

مؤشر توازن الاستثماري ودوره في التنوع الاقتصادي سلطنة عمان محافظة شمال الباطنة ولاية صحار (نموذجاً)

أحمد بن خلفان بن عامر البدوي

جامعة سوسة - كلية العلوم الاقتصادية والتصرف

Abadawi787@gmail.com

الأستاذ الدكتور / أنيس بوعبيد

جامعة سوسة - كلية العلوم الاقتصادية والتصرف

Anisbouabid@gmail.com

25/08/2022: قبول البحث:

18/08/2022: مراجعة البحث:

22/06/2022: استلام البحث:

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى طرح مؤشر توازن الاستثماري كمحاولة لضمان التوازن في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وذلك من خلال عمل المؤشر ودوره في تنظيم الاستثمار وإدارة وتوجيه التراخيص والمشاريع الاستثمارية والعاملين فيها بشكل فعال وبما يخدم نجاح برامج التنوع الاقتصادي والوصول بها إلى المستوى المتكافئ أو المطلوب، وتوصلت الدراسة إلى وجود تقارب وارتباط بين درجة تنوع القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ودرجة التنوع في كل من المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ودرجة التنوع في قوة العمل، أي أن المخرجات المتمثلة في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية هي انعكاس للمدخلات المتمثلة في عدد المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وعدد العاملين في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: مؤشر توازن الاستثماري، مؤشر هيرفندال-هيرشمان، التنوع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد العماني.

Abstract

The study aimed to put forward the Investment Balance Indicator as an attempt to ensure balance in the growth of the non-oil productive sectors, Through the index's work in regulating investment, managing and directing licenses and investment projects and their employees effectively, in order to serve the success of economic diversification programs and bring them to an equal or required level, The study concluded that there is a convergence and correlation between the degree of diversification of the non-oil productive sectors, The degree of diversification in each of the economic institutions and establishments, the degree of diversification in the work force, That is, the outputs represented in the growth of the non-oil productive sectors are a reflection of the inputs represented in the number of economic institutions and establishments and the number of workers in the non-oil productive sectors.

Keywords: the Investment Balance Indicator, Hirvendahl - Hirschmann Index, economic diversification, Economic growth, Omani economy.

المقدمة

تسعى سلطنة عُمان منذ عقود على تحقيق النمو الاقتصادي والتنوع الاقتصادي والتخطيط لمرحلة ما بعد النفط، بسبب تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية ولأن احتياطي النفط لديها من المتوقع أن ينضب في غضون 20 عاماً، ورغم ما حققته من نمو مستمر في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الماضية، حيث تضاعف حجم اقتصادها (287 مرة)، من (106.8 مليون ريال عماني) في عام 1970، إلى (30690.3 مليون ريال عماني) في عام 2019، إلا أن هذا النمو ترافق مع وجود تفاوت في حجم ونسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم قطاع الأنشطة البترولية بنسبة (38.9%) من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان، كما ساهم قطاع الأنشطة الصناعية بنسبة (19.2%)، وساهم قطاع أنشطة الخدمات بنسبة (40.7%)، فيما ساهم قطاع الأنشطة الزراعية بنسبة (2.4%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام (2019)، وأن هذا التفاوت يؤثر بلا شك على قدرة الاقتصاد في بلوغ هدف التنوع الاقتصادي التام، حيث بلغت درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي (0.19740) عام 2019، وذلك وفق قياس مؤشر هيرفندال - هيرشمان، ورغم أن نتيجة معامل هيرفندال - هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبياً، أي اقرب إلى الصفر منها إلى الواحد الصحيح مما يعكس وجود قدرًا من التنوع الاقتصادي، إلا أن تفوق بعض القطاعات الإنتاجية الغير نفطية على حساب قطاعات أخرى في الناتج المحلي غير النفطي ربما يعكس مخاطر لا تقل خطورة عن ما يسببه الاعتماد على النفط، ذلك في حالة تعرض أي قطاع من القطاعات غير النفطية لعدم استقرار نتيجة الكوارث الطبيعية أو التغيرات السياسية المفاجئة أو غيرها من الأزمات على سبيل المثال كانتشار الأوبئة.

وانفقت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنوع الاقتصادي في الدول النفطية على أنه بالرغم من الجهود المتعددة والكبيرة التي عملت الجهات الوصية على ترجمتها لتحقيق هدف واستراتيجية التنوع الاقتصادي إلا أنها لم تصبو للمستوى المنشود، ويعكس ذلك عدم وجود نظرية محددة بذاتها قادرة على فض هذه الإشكالية وأنه لا بد من التركيز على جوانب أخرى لمعرفة مدى إمكانية نجاح برامج التنوع الاقتصادي والوصول لمستوى التنوع التام أو المطلوب.

ونفترض في هذه الدراسة أن السبب في عدم وصول الهيكل القطاعي في سلطنة عُمان إلى مستوى التنوع التام يرجع إلى تركيز الاستثمارات والقوى العاملة بنسب مرتفعة بقطاعات محددة وبنسب أقل في قطاعات أخرى وبطريقة غير مدروسة، وقد أشارت دراسة (علي ازهر، 2020) التي تناولت واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية في السلطنة عُمان إلى أن توجهات الاستثمارات في السلطنة تتم بناءً على معايير تتعلق بحجم المخاطر الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية أي أن القطاعات الأكثر جذباً للمستثمرين هي القطاعات الأقل مخاطر استثمارية والتي يتوفر فيها المناخ الملائم للاستثمار.

ومن المعروف أن معدل الاستثمار هو حجر الزاوية لأي خطة تنموية، كما يعتبر عامل مؤثر على النمو الاقتصادي فكلما كان معدل الاستثمار مرتفعاً كلما أمكن تحقيق معدل نمو أعلى والعكس صحيح، لذلك تعتبر تنمية الاستثمار من أهم قضايا النمو الاقتصادي، لكن عندما يتم وضع التنوع الاقتصادي إلى جانب رفع معدل النمو الاقتصادي في قائمة الأهداف الاقتصادية، فلا بد هنا من الأخذ بالاعتبار بأن التركيز على رفع معدل الاستثمار وحده لا يكفي لتحقيق الهدفين معاً، بل يجب أن يتم العمل على رفع معدل الاستثمار بشكل متوازن حسب القطاعات الإنتاجية المختلفة ليؤدي إلى نمو هذه القطاعات بشكل متزامن ومتوازن بما يضمن تحقيق النمو والتنوع معاً، ونجاح ذلك يتطلب التخطيط واتخاذ القرارات بشكل مدروس بناءً على قاعدة بيانات حقيقية ودقيقة.

وتتقترح هذه الدراسة مؤشر توازن الاستثماري كمحاولة لتعظيم برامج التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان، حيث تفترض الدراسة بأن المخرجات المتمثلة في نمو القطاعات الإنتاجية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي هي انعكاس للمدخلات المتمثلة في الاستثمار في تلك القطاعات، وكون توجهات الاستثمار تتم غالباً بناءً على معايير تتعلق بحجم المخاطر فتكون القطاعات الاقتصادية الأقل مخاطر هي الأكثر جذباً للمستثمرين، وينتج عن ذلك تركيز الاستثمارات في قطاعات محددة وتكون ضعيفة في قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى التفاوت في نمو القطاعات الإنتاجية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي.

مشكلة الدراسة

يبرز في هيكل الاقتصاد العُماني تفاوت في حجم ونسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وينعكس ذلك على قدرة الاقتصاد من بلوغ هدف التنوع الاقتصادي التام نتيجة تفوق بعض القطاعات الإنتاجية الغير نفطية على حساب قطاعات أخرى في الناتج المحلي غير النفطي، وربما يعكس ذلك مخاطر لا تقل خطورة عن ما يسببه الاعتماد على النفط، ذلك في حالة تعرض أي قطاع من القطاعات غير النفطية لعدم استقرار نتيجة كوارث طبيعية أو تغيرات سياسية مفاجئة أو غيرها من الأزمات كانتشار الأوبئة، وعليه تم طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور مؤشر توازن الاستثماري في تعظيم برامج التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان؟
- للإجابة على هذا التساؤل يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:
- ما هي حدود ومستوى التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان وإلى أي مدى نجحت في تنوع الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هي معايير مؤشر توازن الاستثماري؟
- إلى أي مدى يساهم العمل وفق معايير مؤشر توازن الاستثماري في تعزيز الاستثمار وتغيير هيكلية القطاعات الإنتاجية غير النفطية وزيادة النشاط الاقتصادي والوصول إلى التنوع التام أو المطلوب في المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي؟
- إلى أي مدى يخدم مؤشر توازن الاستثماري كمحرك ديناميكي طموحات المستثمرين في خلق بيئة تنافسية وتعزيز سوق العمل؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية دراسة الموضوع في اعتباره من المواضيع بالغة الأهمية في الاقتصاد العُماني حيث أصبحت مسألة التنوع الاقتصادي من أكثر المواضيع التي تتصدر مقدمة الأولويات الاقتصادية في سلطنة عُمان، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح انعكاس التفاوت في نمو القطاعات الإنتاجية على درجة التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان، وتوضيح تأثير توازن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية على درجة التنوع في الناتج المحلي غير النفطي، كما هدفت الدراسة إلى اقتراح العمل وفق معايير مؤشر توازن الاستثماري كمحاولة لتقليل التفاوت وتحقيق التوازن في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ومعرفة مدى رضى شرائح المستثمرين عن العمل وفق تلك المعايير في بيئة الاستثمار.

منهجية الدراسة

تم الاعتماد على الأسلوبين الوصفي والتحليلي لتغطية الجانب النظري في الدراسة، حيث تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي في توضيح مدى أهمية وجود المؤشر ومدى رضى شرائح المستثمرين على العمل وفق معايير محددة في محاولة لمعالجة الإشكاليات المتعلقة في بيئتي الاستثمار والأعمال.

المحور الأول: مفهومي مؤشر توازن الاستثماري والتنوع الاقتصادي

1 - مفهوم مؤشر توازن الاستثماري (IBI) Investment Balance Index

هو مؤشر مقترح أو محاولة تُعنى برسم إجراءات وسياسات استثمارية متوازنة ومتوازنة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي كافة الحقول الاستثمارية وبمخططاتها ميدانيا ولوجستياً، وكذا القيام بعمليات رصد حاجة كل مخطط، وذلك من خلال قياس مؤشرات التراخيص الفعلية لقواعد البيانات المقيّدة إلكترونياً وربطها بمؤشرات أعداد العاملين، مع تحديد معايير ومتطلبات إجرائية واضحة تعمل على توظيفها بالشكل الأمثل، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع درجة التنوع الاقتصادي، ورفع التنافسية بين جهات بيانات الاستثمار التنظيمية والداعمة والمحركة، للوصول إلى التنوع الاقتصادي التام أو المطلوب، وتتمثل معايير مؤشر توازن الاستثماري المقترح بالبيانات الإحصائية والسياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية التي تساهم في تحقيق التوازن في توزيع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وفي توزيع عدد العاملين على القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتتم محاولة قياس مؤشر توازن الاستثمار المقترح وفقاً للمعطيات التالية: " درجة تنوع القوى العاملة "، " درجة تنوع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية "، " درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي "، حيث تفترض أن يكون الوسط الحسابي لكل من درجة تنوع القوى العاملة ودرجة تنوع المؤسسات الاقتصادية (يساوي تقريباً) درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن التعبير عن مؤشر توازن الاستثماري بالصيغة التالية:

$$IBI = \frac{(H) D EI + (H) D WF}{2} \approx (H) D GDP$$

حيث أن:

(IBI) مؤشر توازن الاستثماري.

(H) معامل مؤشر هيرفندال - هيرشمان $\mathcal{E} (H) 1\mathcal{E} () 0.$

(H) D EI معامل هيرفندال - هيرشمان لتنوع المؤسسات الاقتصادية.

(H) D WF معامل هيرفندال - هيرشمان لتنوع القوى العاملة.

(H) D GDP معامل هيرفندال - هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر هيرفندال - هيرشمان

يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوعه، ويستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم من

قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير، ويعرف معامل هيرفندال هيرشمان بالصيغة التالية (ممدوح الخطيب، 2011):

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

(N) تمثل عدد النشاطات، (ix) تمثل ناتج النشاط i، (X) تمثل الناتج الإجمالي لجميع النشاطات.

وتتراوح قيمة معامل هيرفندال هيرشمان بين الصفر والواحد أي $0 \leq H \leq 1$ ، فأما الواحد الصحيح يدل على أن مقدار التنوع معدوماً، وأما الصفر فيدل على وجود تنوع كامل في الاقتصاد، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفندال دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

2- مفهوم التنوع الاقتصادي (Economic Diversification (ED)

عرف خبراء الأمم المتحدة التنوع الاقتصادي بأنه تقليص الاعتماد على قطاع واحد والبحث عن صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة ومساعدة القطاع الخاص على تولي زمام المبادرة ليقود الاقتصاد في كافة القطاعات الاقتصادية لضمان الحصول على إيرادات مستدامة (نزار عساف، 2014)، وتتنظر الدول النفطية إلى التنوع الاقتصادي من منظور واقعها الاقتصادي فترى التنوع بأنه عملية تستهدف تقليص مساهمة النفط في الإيرادات العامة وفي الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (أسماء بللعم، 2018)، وعرف التنوع الاقتصادي بأنه استخدام أموال النفط لخلق قاعدة مستدامة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي.

ويمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه ضرورة ملحة وعملية تسعى لتطبيقها الدول الريعانية وخاصة الدول النفطية بهدف ضمان الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي لمواجهة تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، والأزمات الاقتصادية عن طريق التنوع الاستثماري وتنويع المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

المحور الثاني: تطور نمو وتنويع القطاعات الإنتاجية ومحددات التنوع في سلطنة عُمان

1- تطور نمو وتنويع القطاعات الإنتاجية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان

يتوزع الناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان على أربع قطاعات رئيسية يتفرع منها ثمانية عشر قطاعاً، ويلخص الجدول رقم (1) الإسهامات القطاعية ما بين العامين (2010، 2019).

جدول رقم (1) المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التغير في الإسهامات وفق الاسعار الثابتة لسنة الاساس 2010، عن عامي (2019،2010)

التغير	2019	2010	القطاعات الإنتاجية
(7.1)	38.9	46.0	قطاع الأنشطة البترولية %
(7.0)	35.2	42.2	1- قطاع البترول الخام
(0.1)	3.7	3.8	2- قطاع الغاز الطبيعي
1.5	19.2	17.7	قطاع الأنشطة الصناعية %
(0.2)	10.1	10.3	1- قطاع التصنيع
0	0.4	0.4	2- قطاع التعدين واستغلال المحاجر
1.2	2.4	1.2	3- قطاع الكهرباء والمياه
0.5	6.3	5.8	4- قطاع البناء والتشييد
1	2.4	1.4	قطاع الأنشطة الزراعية %
0.3	1.2	0.9	1- قطاع الزراعة
0.7	1.2	0.5	2- قطاع الثروة السمكية
4.4	40.7	36.3	قطاع أنشطة الخدمات %
(0.7)	6.8	7.5	1- قطاع تجارة الجملة والتجزئة
0.3	1.0	0.7	2- قطاع الفنادق والمطاعم
0.7	6.0	5.3	3- قطاع النقل والتخزين والاتصالات
0.7	5.1	4.4	4- قطاع الوساطة المالية
(0.1)	4.2	4.3	5- قطاع الأنشطة العقارية والتجارية
2.8	9.9	7.1	6- قطاع الادارة العامة والدفاع
0.2	4.5	4.3	7- قطاع التعليم
0.3	1.8	1.5	8- الصحة
0	1.0	1.0	9- خدمات مجتمعية واجتماعية أخرى
0.2	0.4	0.2	10- العاملون في منزل خاص
0	100	100	المجموع
% 36.2	306903	225292	الناتج المحلي الإجمالي "مليون ريال عُماني"

المصدر: البوابة الحكومية للخدمات الإلكترونية العُمانية <https://www.oman.om>

. سعر صرف الريال العُماني، 2.6 دولار أمريكي للريال العُماني، وفق الأسعار الثابتة لعام 2010.

يتضح من الجدول رقم (1) حدوث تغيرات في البنية الإنتاجية للاقتصاد العُماني، حيث تقلصت إسهامات القطاعات النفطية، وتزايدت إسهامات بقية القطاعات بدرجات متفاوتة. وسنحاول فيما يلي من خلال الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) أدناه توضيح درجة وتطور التنوع بين القطاعات الأربعة الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان وذلك بالاعتماد على نتائج معامل هيرفندال - هيرشمان.

جدول رقم (2)

تطور التنوع في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان خلال الفترة (2019-2010)

مليون ريال عُماني

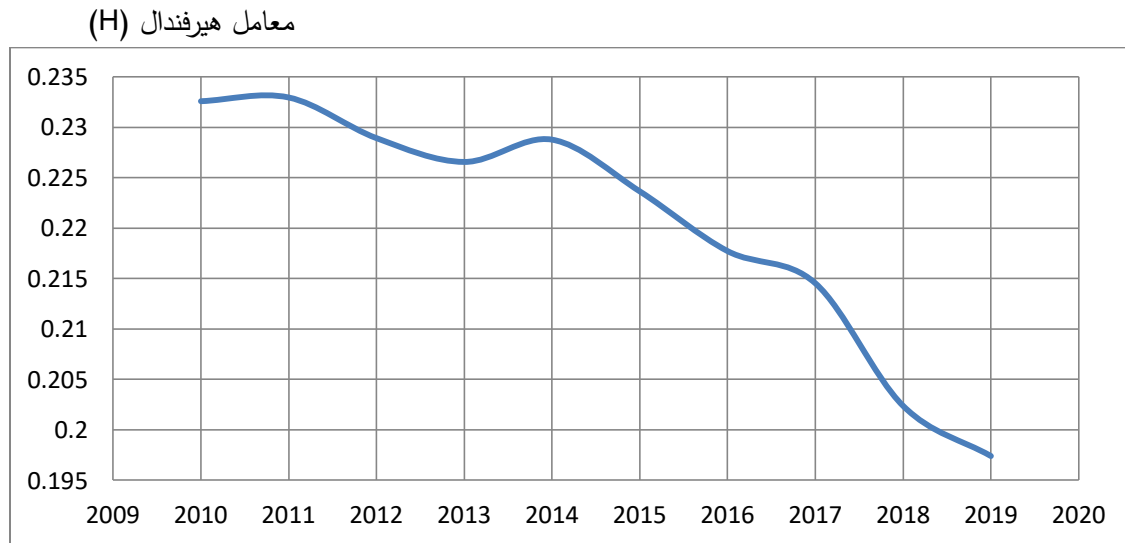
2014	2013	2012	2011	2010	البيان
11097.5	11277.2	11007.2	10596.7	10388.4	اجمالي الأنشطة البترولية
4881.9	4766.8	4550.3	4138.8	4009.5	اجمالي الأنشطة الصناعية
371	364.4	318.1	310.1	311.7	اجمالي الأنشطة الزراعية
11473.3	10848.5	10068.4	8843.0	8287.9	اجمالي أنشطة الخدمات
27175.3	26679.6	25386.9	23378.4	22529.2	الناتج المحلي الإجمالي
0.22877	0.22656	0.22892	0.23295	0.23258	التنوع في الناتج المحلي الإجمالي (H)

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
11954.0	11928.1	11656.4	12021.3	11581.6	اجمالي الأنشطة البترولية
5962.6	5767.3	5666.2	5581	5212.4	اجمالي الأنشطة الصناعية
757.7	743.2	579.3	532.8	492	اجمالي الأنشطة الزراعية
12593.3	12729.8	12905.0	12425.9	11960.3	اجمالي أنشطة الخدمات
30690.3	30587.2	30133.2	29851.5	28525.7	الناتج المحلي الإجمالي
0.19740	0.20237	0.21453	0.21772	0.22364	التنويع في الناتج المحلي الإجمالي (H)

المصدر: البوابة الحكومية للخدمات الإلكترونية العُمانية <https://www.oman.om>

سعر صرف الريال العُماني، 2.6 دولار أمريكي للريال العُماني، وفق الأسعار الثابتة لعام 2010.
التنويع في الناتج المحلي الإجمالي " (H) معامل هيرفندال".

شكل رقم (1) معامل هيرفندال - هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عمان خلال الفترة (2010-2019) £ H £ 10(



المصدر: الاعتماد على الجدول رقم (4).

تبين نتائج تقدير معامل هيرفندال للقطاعات الأربعة الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي في سلطنة عُمان كما هو موضح بالجدول رقم (2) والشكل رقم (1)، أن نتائج معاملات هيرفندال منخفضة نسبياً، أي أقرب إلي الصفر منها إلى الواحد الصحيح، ونلاحظ تناقص معامل هيرفندال أي ارتفاع درجة التنويع بشكل عام خلال الفترة (2010-2019) مع وجود بعض الارتفاعات البسيطة في المعامل، حيث بلغ معامل هيرفندال (0.23258) عام 2010، وارتفع المعامل ارتفاع بسيط جداً خلال عام 2011 حيث بلغ (0.23295)، ثم انخفض خلال العامين التاليين ليصل إلى (0.22656) عام 2013، وفي عام 2014 ارتفع معامل هيرفندال ارتفاع بسيط جداً حيث بلغ (0.22877)، ثم تبع ذلك انخفاض مستمر خلال السنوات (2015-2019) حتى وصل إلى حدود (0.19740) عام 2019، وباعتبار الفترة (2010-2019) حقق خلالها معامل هيرفندال انخفاضاً بلغ (0.03518)، مما يدل على حدوث تقدم في التنويع وإن كان بدرجة بسيطة في الناتج المحلي

الإجمالي، ورغم تحقيق سلطنة عُمان معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الإنتاجية إلا أن درجة التنوع في هذه القطاعات لم يصل إلى مستوى التنوع التام والمنشود.

2- محددات التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان

مما لا شك فيه أن هناك محددات تعيق خطط سلطنة عُمان الطموحة في الوصول إلى التنوع الاقتصادي التام، فإلى جانب تقلبات أسعار النفط العالمية وتأثير ذلك سلباً في حالة الانخفاض على حجم العوائد النفطية وبالتالي انخفاض الإنفاق العام مما يبطئ النمو في القطاع غير النفطي وبالتالي يؤثر على التنوع الاقتصادي، فهناك عوامل أخرى تؤثر على التنوع في عُمان منها:

إدارة دورة الأنشطة التجارية المحلية إذ تذهب إيرادات الصادرات في اتجاه واحد وهو الموازنة العامة، مما يشكل خلل خاصة مع اقتصاد يتأثر مباشرة بالصدمات الخارجية (يوسف البلوشي، 2021).

تكاملية العلاقة بين الحكومة والمجتمع والشركات ورغم جهود الحكومة في هذا الاتجاه إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب فالحكومة هي التي تحدد الأولويات الوطنية وتقوم بالاستثمار والتوظيف في ظل تواضع دور الأفراد والشركات فما زالت عملية التنوع في سلطنة عُمان من أعلى إلى أسفل ولم تصل بعد إلى المشاركة الجدية العامة مما يبطئ عملية التحول من الاقتصاد الريعي نحو الاقتصاد المنتج، الأمر الذي يحتاج إلى تحقيق موازنة في العلاقة بين الاطراف الثلاثة.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل الحكومة العُمانية على تعزيزها من خلال صناديق دعم الشركات الناشئة، وهي شركات تمثل نسبة (30%) من إجمالي الصادرات المصنعة وما زال أمامها طريق طويل للمساهمة في التنوع الاقتصادي، ومن جانب آخر تساهم في توفير فرص عمل إذ توفر (50%) من فرص العمل منها نحو (30%) تذهب للعمال الوافدة مما يشكل تحدياً أيضاً، بإمكان هذه الشركات توفير آلاف فرص العمل للمواطنين مما يساهم في التنوع (أدهم آل سعيد، 2021).

وجود مدن في منطقة الخليج تمتلك قدرة جذب استثماري كبير جداً مثل إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر مركزاً للسياحة والخدمات اللوجستية من خلال استثمارات ضخمة في المرافق تجذب ملايين الأشخاص من جميع أنحاء العالم، إلى جانب ميناء جبل علي والمنطقة الحرة التي تعد واحدة من أكثر موانئ الشحن ازدحاماً في العالم ومطار دبي وهو أكبر مطار في المنطقة، كل هذه الإمكانيات سوف تشكل تحدياً لغُمان لتصبح مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية والسياحة (AI- Wahaibi, M. 2016).

تركز الاستثمارات والقوى العاملة بنسب مرتفعة بقطاعات محددة وبنسب أقل في قطاعات أخرى وبطريقة غير مدروسة، بسبب توجهات الاستثمارات في السلطنة والتي تتم بناء على معايير تتعلق بحجم المخاطر الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية أي أن القطاعات الأكثر جذباً للمستثمرين هي القطاعات الأقل مخاطر استثمارية والتي يتوفر فيها المناخ الملائم للاستثمار.

المحور الثالث: واقع الشرائح الاستثمارية في ولاية صحار ومركزات مؤشر توازن الاستثماري

واقع مؤشرات الشرائح الاستثمارية والسجلات التجارية والتراخيص في ولاية صحار

واقع السجلات التجارية في ولاية صحار

تبلغ عدد السجلات التجارية الواقعة في نطاق ولاية صحار ما يقارب (28486 سجل تجاري) حتى عام 2021، وفق بيانات قاعدة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، إلا أن هذا العدد من السجلات التجارية لا يعكس الواقع الفعلي لحجم الاستثمار والأنشطة التجارية في الولاية فجاء ليس بقليل من هذه السجلات التجارية وأنشطتها الاقتصادية وفق تصنيف الأنشطة الاقتصادية المعتمد ISIC CODE هي غير نشطة (غير مرخصة)، وتصنف السجلات التجارية في ولاية صحار حسب الشريحة الاستثمارية حيث يبلغ عدد السجلات التجارية النشطة (18360 سجل)، وعدد السجلات التجارية غير النشطة (10126 سجل).

جدول رقم (3)

اعداد السجلات التجارية النشطة وغير نشطة
في ولاية صحار وفي المنطقة الحرة حسب الشكل القانوني

سجل تجاري

الشكل القانوني	اعداد السجلات التجارية النشطة وغير نشطة في ولاية صحار عدا المنطقة الحرة حسب الشكل القانوني		أعداد السجلات التجارية النشطة وغير نشطة الواقعة في نطاق المنطقة الحرة في ولاية صحار حسب الشكل القانوني	
	السجلات النشطة	السجلات غير نشطة	السجلات النشطة	السجلات غير النشطة
شركة محدودة المسؤولية	3903	697	210	25
شركة توصية	1666	275	1	-
مكتب تمثيل تجاري	1	-	-	-
شركة تضامنية	2973	627	-	-
الباعة المتجولون	10	9	-	-
فرع شركة أجنبية	9	4	-	-
الأعمال التجارية المنزلية	715	203	-	-
شركة مساهمة عمانية مقفلة	13	-	1	-
منظمة غير ربحية	136	-	-	-
تاجر فرد	8092	8289	73	9
شركة مساهمة عمانية عامة	9	7	-	-
شركة الشخص الواحد	833	15	5	-

المصدر: وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، سلطنة عُمان.

واقع تراخيص الأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها لتصنيف ISIC CODE في ولاية صحار

تبلغ عدد التراخيص الأنشطة الاقتصادية التي يتم مزاولتها لتصنيف الأنشطة الاقتصادية المعتمد Isic code الواقعة في نطاق ولاية صحار عدا المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة (109245 ترخيص) وهو ما يمثل ما نسبته (97.4%) من إجمالي التراخيص الاقتصادية في ولاية صحار حتى نهاية العام 2021، وذلك وفق قاعدة بيانات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وتتفاوت أعداد التراخيص الاقتصادية من مختلف الاشكال القانونية للسجلات التجارية التي يتم مزاولتها في نطاق ولاية صحار عدا المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة بصحار، والجدول التالي يوضح أكثر وأقل (10) تراخيص اقتصادية يتم مزاولتها في نطاق ولاية صحار عدا منطقة مدائن الصناعية والمنطقة الحرة بولاية صحار.

جدول رقم (4)

أكثر وأقل (10) تراخيص تجارية يتم مزاولتها في نطاق ولاية صحار
عدا منطقتي مدائن الصناعية والحرّة بولاية صحار

ترخيص

أقل (10) تراخيص تجارية يتم مزاولتها في نطاق ولاية صحار عدا منطقتي مدائن الصناعية والحرّة بولاية صحار			أكثر (10) تراخيص اقتصادية يتم مزاولتها في نطاق ولاية صحار عدا منطقتي مدائن الصناعية والحرّة بولاية صحار		
عدد التراخيص	اسم النشاط	رمز النشاط	عدد التراخيص	اسم النشاط	رمز النشاط
1	زراعة الحبوب (قمح، ذرة، شعير... إلخ)، باستثناء الأرز	11101	9088	مقاولات البناء والتشييد (إنشاءات عامة للمباني السكنية والغير سكنية)	410001
1	أنشطة أخرى خاصة بزراعة الحبوب والمحاصيل البقولية والبيذور الزيتية	11199	3345	محلات البقالة	471103
1	زراعة الأرز	11200	2994	تفصيل وخياطة الملابس النسائية العربية وغير العربية	141006
1	أنشطة أخرى خاصة بزراعة الخضر والبطيخيات والجذور والدرنات	11399	2704	البرادات	471104
1	زراعة النباتات العطرية والزهور (الأزهار وبراعم الأزهار)، بذور الأزهار	11902	2647	أعمال تنفيذ التصميم الداخلي (التجسيص والطلاء والتزيين)	433003
1	زراعة الأعناب	12100	2646	التموينات	471105
1	زراعة المانجو	12203	2420	النقل البري بالشاحنات للبضائع والمعدات (مجدول - غير مجدول)	492301
1	زراعة الحمضيات (الموالح)	12300	2204	قص وتصفيف الشعر والحلاقة للرجال	960201
1	زراعة الثمار التفاحية والثمار ذات النواة	12400	2036	إصلاح وسمكرة ودهان المركبات	452001
1	زراعة الثمار اللبية	12501	1960	مكاتب التصدير والاستيراد	461003

المصدر: وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، سلطنة عمان.

3.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في نطاق ولاية صحار

تبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في نطاق ولاية صحار (3397 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) حتى نهاية 2021، ويتم تصنيف هذه المؤسسات وفقاً للشكل القانوني ووفقاً لبطاقة ريادة، وتتوزع التراخيص الاقتصادية للحاملين على بطاقة ريادة والغير حاملين على بطاقة ريادة من مختلف الأشكال القانونية للسجلات التجارية التي يتم مزاولتها، والجدول التالي يوضح أكثر (10) تراخيص اقتصادية حاملة لبطاقة ريادة وأكثر (10) تراخيص اقتصادية غير حاملة لبطاقة ريادة يتم مزاولتها في نطاق ولاية صحار.

جدول رقم (5)

أكثر (10) تراخيص اقتصادية يتم مزاولتها لحاملي بطاقة ريادة
وأكثر (10) تراخيص اقتصادية يتم مزاولتها لغير حاملي بطاقة ريادة في ولاية صحار

ترخيص

أكثر 10 تراخيص اقتصادية يتم مزاولتها لغير حاملي بطاقة ريادة		أكثر 10 تراخيص اقتصادية يتم مزاولتها لحاملي بطاقة ريادة	
عدد التراخيص	اسم النشاط	عدد التراخيص	اسم النشاط
309	مقاولات البناء والتشييد (إنشاءات عامة للمباني السكنية والغير سكنية)	249	مقاولات البناء والتشييد (إنشاءات عامة للمباني السكنية والغير سكنية)
61	تصنيف الشعر وأنواع التجميل للنساء	65	أعمال تنفيذ التصميم الداخلي (التجسيص والطلاء والتزيين)
58	محلات البقالة	49	مقاولات إنشاء شبكات ومحطات المياه والكهرباء والهاتف
53	تفصيل وخياطة الملابس النسائية العربية و غير العربية	42	تركيب أعمال العزل (مياه، حرارة، صوت)
43	صنع وتركيب المنتجات المعدنية المصنوعة من أجزاء في الوحدة ذاتها والمستخدم في البناء والتشييد مثل النوافذ والأبواب والسلالم والمظلات وأشغال معدنية مماثلة (ورش الحدادة)	42	تفصيل وخياطة الملابس النسائية العربية وغير العربية
43	ورش الألمنيوم	42	صنع وتركيب المنتجات المعدنية المصنوعة من أجزاء في الوحدة ذاتها والمستخدم في البناء والتشييد مثل النوافذ والأبواب والسلالم والمظلات وأشغال معدنية مماثلة (ورش الحدادة)
40	أعمال تنفيذ التصميم الداخلي (التجسيص والطلاء والتزيين)	40	تصنيف الشعر وأنواع التجميل للنساء
35	البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للفواكه والخضروات الطازجة والتمور	36	ورش الألمنيوم
32	النقل البري بالشاحنات للبضائع والسوائل والمعدات (مجدول - غير مجدول)	31	محلات البقالة
29	إصلاح وسمكرة ودهان المركبات	30	مكاتب تعقيب المعاملات

المصدر: وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، سلطنة عُمان.

وبعد عرض واقع السجلات التجارية والتراخيص وكذلك واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الواقعة في ولاية صحار، نجد غياب التوازن الاستثماري الحقيقي بين مساري الاستثمار الخدمي والقطاعي، وعدم التوازن في توزيع الأنشطة الاستثمارية على القطاعات الإنتاجية، وإن العديد من المنشآت التجارية في ظاهرة التوظيف الشكلي لاسيما منها في الأنشطة الاقتصادية الأكثر نمو وطلباً والتي تُقدم توظيف إرضائي لمؤهلات متدنية لا يخلق نوع من الثقافة الاستثمارية وريادة الأعمال.

المرتكزات التي يقوم عليها عمل مؤشر توازن الاستثماري

بطبيعة الحال عند وضع سياسة اقتصادية استثمارية يتطلب الأمر إقرار مشروع هدفه بناء التوازن الاستثماري والذي يتطلب أيضاً وجود مرتكزات داعمة تكون إجراءاتها ومساراتها وقياس مؤشراتها مبنية لمقترح مؤشر توازن الاستثماري بحيث يتيح لكافة الحقول الاستثمارية تحديد الأولويات المركزية واللامركزية للمحافظات والدولة على وجه الخصوص والعموم وذلك من أجل تعظيم مختلف الاستثمارات لاسيما الخدمية المباشرة والقطاعية، وإمكانية استغلال الموارد الطبيعية بشكل مباشر، وبطبيعة الحال فإن هذه المرتكزات لا بد أن تقوم فكرتها على وضع وتحديد شرائح استثمارية لفئات المستثمرين وتحديد ضمن الجهات

المعنية ببيئة الاستثمار المباشرة (وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، المؤسسة العامة للمناطق الصناعية مدائن، هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ريادة)، وتتمثل المرتكزات التي يقوم عليها عمل مؤشر توازن الاستثماري (المقترح) بتأسيس مجلس استشاري اقتصادي واستثماري، وبناء قاعدة بيانات واسعة ودقيقة، وضع خارطة استثمارية متوازنة، وتنمية عمرانية تؤسس للتنمية الاستثمارية المتوازنة، الحيادية والمرونة والفاعلية في اتخاذ القرارات، الموافقات المدروسة للتراخيص الاستثمارية، معالجة السلوك الاقتصادي للمستثمرين، إدارة مدخلات ومخرجات التعليم، منح التراخيص وفقاً للأولويات برامج التنوع الاقتصادي.

المحور الرابع: دور مؤشر توازن الاستثماري في تعظيم برامج التنوع الاقتصادي

1- دور مؤشر توازن الاستثماري في تعظيم برامج التنوع الاقتصادي بالولاية

لمعرفة دور مؤشر التوازن في تعظيم برامج التنوع الاقتصادي سوف نحاول الاعتماد على تصنيف المؤسسات والمنشآت الاقتصادية الواقعة في نطاق ولاية صحار من حيث القطاعات الإنتاجية، وكذلك الاعتماد على تصنيف العاملون في ولاية صحار حسب القطاعات الإنتاجية، ثم نحاول مقارنة نسب هذه المنشآت والمؤسسات في القطاعات الاقتصادية وكذلك نسب العاملون فيها مع نسب النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية، ثم مقارنة التفاوت في نمو القطاعات الإنتاجية مع التفاوت في نسب اعداد المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وكذلك مع نسب اعداد العاملون في القطاعات الإنتاجية، ثم نحاول تقدير درجة التنوع الاقتصادي بين هذه القطاعات وكذلك درجة تنوع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ودرجة تنوع قوة العمل، وفي حال وجدنا ارتباطاً بين نسبة اعداد المنشآت والمؤسسات في القطاعات الإنتاجية وكذلك نسبة اعداد العاملين وبين النمو الاقتصادي في تلك القطاعات، وكذلك ارتباطاً بين مستوى درجة التنوع الاقتصادي بين القطاعات الإنتاجية، ومستوى درجة تنوع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ومستوى درجة تنوع قوة العمل، فإن ذلك سوف يعكس دور مؤشر توازن الاستثماري في القدرة على تقليص التفاوت في نمو القطاعات الاقتصادية بالتالي القدرة على رفع درجة التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال تحكم المؤشر في نسب واعداد المؤسسات والمنشآت الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية وكذلك نسب واعداد العاملين.

قياس درجة التنوع في الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية في سلطنة عُمان، والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية، وقوة العمل في ولاية صحار خلال العامين (2010،2019) فيما يلي سوف نقوم بقياس درجة التنوع لكل من القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ودرجة تنوع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ودرجة تنوع قوة العمل في ولاية صحار باستخدام مؤشر هيرفندال - هيرشمان.

جدول رقم (6)

التنوع في الناتج الإجمالي للقطاعات غير النفطية والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية
وقوة العمل في ولاية صحار خلال عامي (2010،2019)

مليون ريال عُماني

البيان	الناتج الإجمالي للقطاعات غير النفطية		المؤسسات والمنشآت الاقتصادية في ولاية صحار		قوة العمل في ولاية صحار	
	2019	2010	2019	2010	2019	2010
قطاع الأنشطة الزراعية	757.7	311.7	757.7	311.7	1615	956
قطاع الأنشطة الصناعية	5962.6	4009.5	5962.6	4009.5	48616	21171

قطاع أنشطة الخدمات	8287.9	12593.3	8287.9	12593.3	43168	54261
الناتج الاجمالي	12609.1	19313.6	12609.1	19313.6	65295	104492
درجة التنوع (H)	0.362569	0.217729	0.362569	0.217729	0.376543	0.180069

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- بيانات البوابة الحكومية

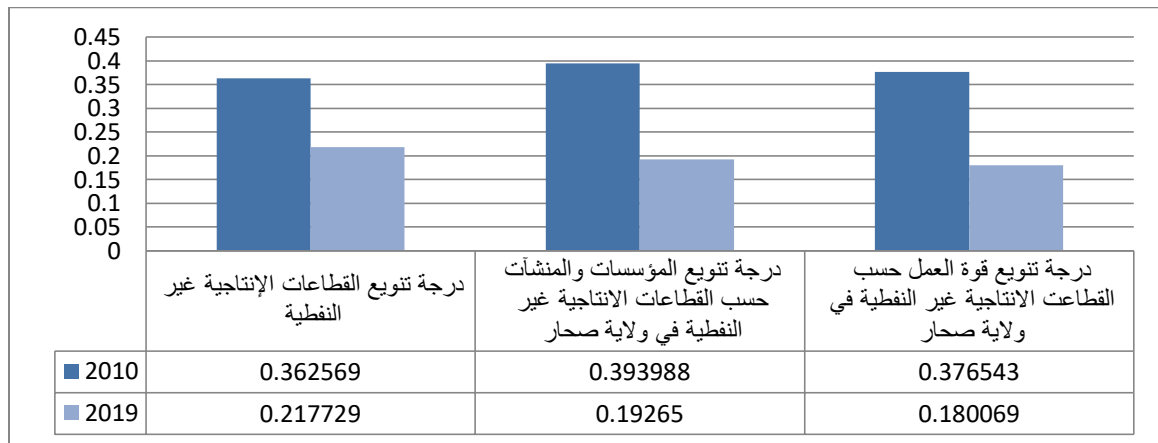
2- درجة تنوع القطاعات غير النفطية معامل هيرفندال (H) من احتساب الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (6) أولاً أن نتيجة معامل هيرفندال للقطاعات غير النفطية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) بلغت (0.362569) عام 2010، وبلغت (0.217729) عام 2019، ورغم انها تعتبر منخفضة نسبياً أي أنها اقرب إلى الصفر منها إلى الواحد ما يعكس وجود قدر من التنوع، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التنوع المتكافئ أو التام، الذي يُقيم بانخفاض معامل هيرفندال إلى صفر، والسبب في ذلك هو النمو غير المتوازن للقطاعات والتفاوت في نسبة نموها ومساهمتها في الناتج المحلي غير النفطي لسلطنة عُمان، وثانياً يتضح التقارب في درجة التنوع لكل من القطاعات الإنتاجية غير النفطية، والمؤسسات والمنشآت الاقتصادي، وقوة العمل، حيث بلغت درجة تنوع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية (0.393988) عام 2010 وبلغت (0.192650) عام 2019، كما بلغت درجة تنوع قوة العمل (0.376543) عام 2010، وبلغت (0.180069) عام 2019، وهو ما يشير إلى وجود ارتباط بين درجة تنوع القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ودرجة التنوع في كل من المؤسسات والمنشآت الاقتصادي، ودرجة التنوع في قوة العمل، أي أن المخرجات المتمثلة في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية هي انعكاس للمدخلات المتمثلة في عدد المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وعدد العاملين في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ويوضح الشكل التالي التقارب في درجة التنوع لكل من القطاعات الإنتاجية غير النفطية في سلطنة عُمان والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية وقوة العمل في ولاية صحار.

شكل رقم (2) معامل هيرفندال - هيرشمان لتنوع القطاعات غير النفطية في سلطنة عُمان، وتنوع المؤسسات والمنشآت

الاقتصادية وتنوع قوة العمل في ولاية صحار في العامين (2010-2019) $H = 0.180069$

معامل هيرفندال (H)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6).

دور مؤشر التوازن الاستثماري لرفع درجة التنوع الاقتصادي

يُعد مؤشر توازن الاستثماري (المقترح) في رسم سياسات استثمارية متوازنة ومتوازنة في بيئتي الاستثمار والأعمال وكذلك في إدارة وتوجيه قوة العمل في مختلف القطاعات الإنتاجية بشكل مدروس مبني على عمليات رصد دقيقة لحاجة كل مخطط وعلى مؤشرات التراخيص الفعلية في قواعد البيانات المقيدة إلكترونياً وكذلك مؤشرات أعداد العاملين وتخصصاتهم، بمعنى آخر تتمثل معايير مؤشر توازن الاستثماري بتحقيق التوازن في توزيع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وفي توزيع عدد العاملين على القطاعات الإنتاجية المختلفة، ويتم محاولة قياس مؤشر توازن الاستثمار المقترح وفقاً للمعطيات التالية: " درجة تنوع القوى العاملة "، " درجة تنوع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية "، " درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي "، حيث يكون الوسط الحسابي لكل من درجة تنوع القوى العاملة ودرجة تنوع المؤسسات الاقتصادية (يساوي تقريباً) درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي، ولتوضيح ذلك نعرض الجدول التالي :

جدول رقم (7)

توزيع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وقوة العمل حسب القطاعات غير النفطية

وحجم القطاعات غير النفطية، ودرجة تنوع كل من القطاعات الإنتاجية غير النفطية، المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، قوة العمل، خلال عامي (2010، 2019)

القطاع البيان		قطاع الزراعة وأخرى		قطاع الصناعة		قطاع الخدمات		درجة التنوع (H)	
		2019	2010	2019	2010	2019	2010	2019	2010
عدد المؤسسات والمنشآت التجارية في ولاية صحار	النسبة المئوية للمؤسسات والمنشآت من الإجمالي	271	206	9557	4572	12736	9972	0.192650	0.393988
		1.3%	1.4%	42.3%	31%	56.4%	67.6%		
عدد العاملين في ولاية صحار	النسبة المئوية لعدد العاملين من العدد الإجمالي	1615	956	8616	21171	54261	43168	0.180069	0.376543
		1.5%	1.5%	46.5%	32.4%	52%	66.1%		
حجم القطاعات الإنتاجية غير النفطية (مليون ريال عُمان)	نسبة مساهمة القطاع من إجمالي الناتج للقطاعات غير النفطية	757.7	311.7	5962.6	4009.5	12593.3	8287.9	0.217729	0.362569
		3.9%	2.5%	30.9%	31.8%	65.2%	65.7%		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- بيانات البوابة الحكومية.

2- بيانات المركز الوطني للإحصاء.

درجة تنوع القطاعات غير النفطية معامل هيرفندال (H) من احتساب الباحث.

ويتضح من الجدول رقم (7) التقارب بين نسب أعداد المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وكذلك نسب العاملين في هذه القطاعات، وبين نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي، ويعكس هذا التقارب تأثير عدد المنشآت وعدد العاملين في القطاعات الإنتاجية المختلفة على حجم الناتج لهذه القطاعات الإنتاجية ، أي أن زياد عدد المؤسسات والمنشآت وكذلك زيادة عدد العاملين في قطاع معين، ترافق مع ارتفاع حجم ناتج ذلك القطاع ونسبة مساهمته في

الناتج المحلي غير النفطي، وإن انخفاض عدد المؤسسات والمنشآت وكذلك عدد العاملين في قطاع معين، ترافق مع انخفاض حجم القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي.

وتبين تقديرات معامل هيرفندال التقارب بين درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ودرجة تنوع المؤسسات والمنشآت ودرجة تنوع قوة العمل، ففي عام 2010 كانت درجة تنوع المؤسسات والمنشآت (0.393988)، وكانت درجة تنوع قوة العمل (0.376543)، وعند أخذ الوسط الحسابي لكل منهما تكون درجة التنوع (0.385265) وهي تساوي تقريباً درجة تنوع الناتج المحلي غير النفطي خلال نفس عام 2010 والتي بلغت (0.362569)، وكذلك في عام 2019 كانت درجة تنوع المؤسسات والمنشآت (0.192650)، وكانت درجة تنوع قوة العمل (0.180069)، وعند أخذ الوسط الحسابي لكل منهما تكون درجة التنوع (0.186359) وهي تساوي تقريباً درجة تنوع الناتج المحلي غير النفطي خلال عام 2019 والتي بلغت (0.217729)، وبالتالي يمكن القول إن اعتماد معايير مؤشر توازن الاستثماري والتي تتعلق في جانب إدارة وتنظيم أعداد التراخيص والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية، وكذلك في تنظيم أعداد العاملين في القطاعات الإنتاجية بشكل متوازن، يساهم في ضمان التوازن بين الأنشطة الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية المختلفة، وكذلك ضمان التوازن بين أعداد العاملين في القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى نمو القطاعات الإنتاجية المختلفة بشكل متوازن بما يضمن تقليص التفاوت في نموها، وتساهم في نجاح وتعظيم برامج التنوع الاقتصادي في الوصول إلى مستوى التنوع التام أو المطلوب.

1- الدراسة الميدانية لدور مؤشر توازن الاستثماري في تعظيم برامج التنوع الاقتصادي في ولاية صحار " منهجية وإجراءات الدراسة "

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض لتحقيق أهداف الدراسة، فقد اشتملت الاستبانة على ثلاثة أقسام رئيسة وهي:

القسم الأول: نوع وطبيعة الاستثمار: تكون من 3 فقرات.

القسم الثاني: يتمثل في الإجراءات التنظيمية والتنفيذية لبيئة الاستثمار: تكون من 7 فقرات.

القسم الثالث: استشراف السياسة الاقتصادية لتمكين المناخ الاستثماري: تكون من 10 فقرات.

تم استخدام صيغة ليكرت الخماسي في بناء بدائل الإجابات (راضي بشدة، راضي، محايد، غير راضي، غير راضي بشدة)، وتم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الرضى والموافقة.

قسمت إجابات أفراد العينة للقسم الثاني إلى خمسة مستويات (راضي بشدة، راضي، محايد، غير راضي، غير راضي بشدة)، للحكم على دلالة متوسطات الاستجابات، وقسمت إجابات أفراد العينة على القسم الثالث إلى خمسة مستويات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، ولأغراض تحليل النتائج قد تم الاعتماد على احتساب درجة تقديرات المستجيبين على فقرات الاستبانة على النحو التالي:

المدى الأول: يتراوح المتوسط الحسابي بين (1 إلى أقل من 1.80)، درجة استجابة (راضي بشدة).

المدى الثاني: يتراوح المتوسط الحسابي بين (1.80 إلى أقل من 2.60)، درجة استجابة (راضي).

المدى الثالث: يتراوح المتوسط الحسابي بين (2.60 إلى أقل من 3.40)، درجة استجابة (محايد).

المدى الرابع: يتراوح المتوسط الحسابي بين (3.40 إلى أقل من 4.20)، درجة استجابة (غير راضي).

المدى الخامس: يتراوح المتوسط الحسابي بين (4.20 إلى 5.00)، درجة استجابة (غير راضي بشدة).

نتائج الدراسة الميدانية

السؤال الأول: ما هو نوع الترخيص الاقتصادي الأكثر نمواً؟

جدول (8) نوع الترخيص الاقتصادي

نوع الترخيص الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
قطاع الصناعات التحويلية	28	37.3
قطاع التعليم والبحث العلمي والابتكار	8	10.7
قطاع الأنشطة الخدمية / الثقافية / اللوجستية	21	28.0
قطاع التعدين والمنتجات التعدينية	9	12.0
قطاع الثروة الزراعية والسمكية	9	12.0
المجموع	75	100

السؤال الثاني: ما هي المنشأة التجارية أو الشريحة المقيدة بأمانة السجل التجاري التي يندرج تحتها الترخيص الاقتصادي؟

جدول (9) المنشأة التجارية أو الشريحة المقيدة بأمانة السجل التجاري

المنشأة التجارية أو الشريحة المقيدة بأمانة السجل التجاري	التكرار	النسبة المئوية
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	46	61.3
هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بطاقة ريادة / بدون بطاقة ريادة)	23	30.7
المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"	6	8.0
المجموع	75	100

السؤال الثالث: ما هي الفترة الزمنية من بداية سريان مزاولتك للترخيص الاقتصادي؟

جدول (10) الفترة الزمنية من بداية سريان مزاولتك للترخيص الاقتصادي

الفترة الزمنية من بداية سريان مزاولتك للترخيص الاقتصادي	التكرار	النسبة المئوية
سنة ميلادية	15	20.0
سنة إلى سنتين	16	21.3
3 سنوات فأكثر	44	58.7
المجموع	75	100

السؤال الرابع: ما مدى الرضى عن الاجراءات التنظيمية والتنفيذية لبيئتي الاستثمار والأعمال؟

للإجابة على السؤال الرابع المتعلق بدرجة الرضى عن الاجراءات التنظيمية والتنفيذية لبيئة الاستثمار والأعمال، تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الرضى لكل فقرة من الفقرات وللدرجة الكلية بعد احتساب التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (11) قياس درجة الرضى للإجراءات التنظيمية والتنفيذية لبيئتي الاستثمار والأعمال

محتوى القياس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الرضى
الإجراءات التنفيذية التي تؤمنها السياسة الاقتصادية من خلال تبني سياسة تحسين وتبسيط بيئة الاستثمار والأعمال	2.83	1.13	محايد
سرعة وسهولة الحصول على الموافقات الطلبات- تسجيل المنشأة / التراخيص الاقتصادية- والمدة الزمنية التي قد تستغرقها عبر نظام "أستثمر بسهولة Invest Easy"	3.01	1.24	محايد
نمو ترخيصك الاقتصادي الذي يتم مزاولته في الواقع الميداني بالمخططات ذات الاستعمالات المحددة، وتطلعك للمستقبل لتحقيق هدفك الاستثماري نحو المنافسة والاستدامة في سوق العمل، ومدى توافق ذلك مع التسهيلات والحوافز التي تدفع بها الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية رغبة منها في زيادة النمو والنشاط الاقتصادي.	2.88	1.08	محايد
السلوك الاقتصادي الذي يُمارسه الكثير من المستثمرين كواقع ميداني، في ظل غياب الدور المؤسسي التكامل (التنظيم والتنفيذ)، وعدم وجود خارطة استثمارية من شأنها أن تُسهم في برامج التنويع الاقتصادي الهادف لتنمية سوق العمل المبني أولاً ومن ثم المنافسة الاستثمارية بين المستثمرين.	2.39	0.96	غير راضي
الحلول والمعالجات التي ما زالت الجهات التنظيمية والتنفيذية تؤمنها وتدفع بها في بيئتي الاستثمار والأعمال بهدف الاستقرار وزيادة النمو والنشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات الحيوية، ومدى توافق ذلك مع استراتيجيات الاقتصادات الحديثة المعلنة (الاقتصاد المعرفي، الاقتصاد الرقمي) التي تسعى الجهات المعنية بتأمينها من خلال الدور والتنسيق لنتم عبر نظام "أستثمر بسهولة Invest Easy"	2.64	1.01	محايد
واقع ملامستك لتطبيق التسهيلات والآليات التي تؤمنها الجهات التنظيمية والتنفيذية وتدفع بها في تمكين المناخ الاستثماري في ظل التوجهات الاستراتيجية المعلنة بـ "رؤية عُمان 2040"، لضمان إدارة اقتصادية فعالة واقتصاد متطور ومتنوع ومستدام يكون أساسه تكامل الاداء المؤسسي	2.93	1.09	محايد
الإجراءات التي أقرتها السياسة الاقتصادية، عند مقارنتها مع نماذج من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية- حسب متابعتكم للاقتصادات الصاعدة	2.68	1.10	محايد
الدرجة الكلية	2.77	0.85	محايد

أظهرت نتائج جدول (11) أن:

بشكل عام تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الإجراءات التنفيذية جاءت بدرجة (محايد)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.77) وبدرجة محايد.

السؤال الخامس: ما مدى الموافقة على السياسات الاقتصادية المتبعة لتمكين المناخ الاستثماري؟

للإجابة على السؤال الخامس المتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة لتمكين المناخ الاستثماري، تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من الفقرات وللدرجة الكلية بعد احتساب التكرارات والنسب المئوية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (12) بيان الاستشراف للسياسة الاقتصادية لتمكين المناخ الاستثماري

محتوى البيان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
إن عدم وجود جهة تنظيمية حيادية لبيئتي الاستثمار والأعمال يسبب ضعف وتضارب في تنفيذ العديد من اللوائح الاقتصادية بين الجهات التنظيمية والتنفيذية المعنية بالاستثمار.	4.39	0.88	موافق بشدة
هناك أهمية لوجود جهة تنظيمية حيادية مستقلة، تستهدف التنظيم والتطوير والمتابعة وتفعيل الأدوار اللامركزية لبرامج التنوع الاقتصادي (المحافظة / الولاية / القرية، الحي)، وقياس عمليات المتابعة وفقاً لآفته أو تُقره السيادة الاقتصادية العليا لبيئتي الاستثمار والأعمال	4.35	0.98	موافق بشدة
أصبح من الضرورة استحداث محرك ديناميكي يتبنى عمليات اجرائية تُسهم في زيادة النشاط الاقتصادي والتوظيف والاستدامة يراعى فيها برامج التنوع الاقتصادي بالمخططات (المحافظة/ الولاية/ القرية، الحي)، على أن يُعتبر ذلك بمثابة القرار الاستثماري لنظام استثمار بسهولة "Invest Easy" بحيث يُسهم ذلك في دعم الاولويات الوطنية لرؤية عُمان 2040 المتمثلة في (التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية، سوق العمل والتشغيل، القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي)	4.33	0.98	موافق بشدة
أعتقد أنه أن الأوان إطلاق الموافقة التلقائية للطلبات التي ترد عبر نظام " استثمار بسهولة Invest Easy والعمل بها تحت إطار قانوني وثيقة العمل الاستثماري - رؤية عمان 2040"، والتي تهدف للحد من الاجتهادات والبيروقراطية المكتبية / الإلكترونية لا سيما فيما يخص بيئتي الاستثمار والأعمال والتي عانت منها طلبات التسجيل التجاري وطلبات تراخيص الأنشطة الاقتصادية وطلبات تراخيص العمل (المادونيات) والتي قد يكون سببها عدم إلمام الكادر البشري بقصد أو من غير قصد والذي أدى الى بطئ سرعة الانجاز وإساءة لتوجهات السياسة الاقتصادية الرامية لتحسين وتمكين المناخ الاستثماري	4.51	0.72	موافق بشدة
أعتقد أنه سوف يكون للمحرك الديناميكي دور تنموي من خلال الجهة التنظيمية المستقلة كمرجعية موحدة في تسهيل وتبسيط الإجراءات ومعالجة البيروقراطية المكتبية والإلكترونية التي يُمارسها البعض من الموظفين المختصين عند القيام بإجراءات التحقق في طلبات المعاملات الواردة للجهات التنظيمية والتنفيذية ببيئتي الاستثمار والأعمال وذلك وفق الصلاحيات الممنوحة لهم في نظام "استثمار بسهولة Invest Easy"	4.21	0.76	موافق بشدة

موافق بشدة	0.76	4.36	من المناسب أن تكون "وثيقة العمل الاستثماري - رؤية عمان 2040" مساهمة في الدفع بالقرار الاستثماري وتنظيم العلاقة بين الجهة التنظيمية المستقلة والمستثمر، شريطة أن يتم ذلك خلال فترة زمنية (5 أيام عمل) للمطابقة بين المتطلبات والمرفقات التي تم تقديمها بأي طلب يرد عبر نظام "أستثمر بسهولة Invest Easy"، على أن يكون التحقق منها لاحقاً من قبل الموظفين المختصين في بيئتي الاستثمار والأعمال، وفي حال وجود الإساءة للشروط التي تنظمها الوثيقة يتم توقيع مخالفة على الترخيص برسوم مالية، مما يعكس هذا التوجه الحصول على جودة مؤشرات الأداء الوظيفي للعاملين ببيئة الاستثمار والأعمال وزيادة النمو والنشاط الاقتصادي ليكون محصوراً بين الأداء المؤسسي وجدية المستثمرين
موافق بشدة	0.80	4.31	من منظوريك الخاص والعام وفهمك لمصطلح التنمية والاستدامة ملاحظتك ظهور بعض الظواهر في السلوك الاقتصادي تُمارس من قبل بعض المستثمرين في بيئة الأعمال لا سيما منها التستر التجاري والتجارة والمستترة، هل تعتقد أنه سوف يكون للمحرك الديناميكي دور إيجابي من خلال العمل بالموافقات التلقائية والمتابعة والرصد للواقع الميداني معالجة مثل هذه السلوكيات ودعم تنموي يُسهم في الأولوية الوطنية لرؤية عُمان 2040 تلك المتمثلة في (تنمية المحافظات والمدن المستدامة)
موافق بشدة	0.76	4.27	قيام وزارة المالية كجهة ممثلة للسياسة المالية ومن خلال برنامجها المُعلن "تسعيرة" المعني بتحديد رسوم تراخيص العمل للقوى العاملة غير العمانية تعتبر خطوة تصحيحية للأمام لا سيما مساهمته في نمو وزيادة النشاط الاقتصادي وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال www.mof.gov.om ، إلا أن تتبعك للواقع الميداني وما مثله من محاكاة صارخة تمثلت في تكرار الأنشطة الاقتصادية في الكثير المخططات ذات الكثافة السكانية القليلة - عدا المخططات ذات الاستعمالات التخصصية -، هل توافق الرأي أن يتم العمل بالبرنامج من خلال المحرك الديناميكي وتحديد أيضاً رسوم السجلات التجارية وتراخيص الأنشطة الاقتصادية وفق منظومة (+،=،-) ويكون ذلك بمثابة القرار المالي دوره يتمثل في حال توجه السياسة المالية سواء العام أو الخاص في خفض أو الزيادة للرسوم المالية وعند التعرض أيضاً لأية أزمات اقتصادية وانكماش اقتصادي
موافق بشدة	0.67	4.37	أرى أن المحرك الديناميكي سوف يكون له أهمية في دراسة الواقع الاقتصادي للمحافظة / الولاية / القرية، الحي، وذلك من خلال الاستدلال بقواعد بيانات التراخيص الاقتصادية المقيدة بنظام "أستثمر بسهولة Invest Easy" ومنحهم صلاحيات في هذا الإطار، دعماً للاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية وانتهاجاً لما ركزت عليه لقاءات جلالة السلطان / هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله - بالمحافظين للعمل نحو نظام اللامركزية لمنحهم أدوار تكاملية اقتصادية مع الجهات التنظيمية والتنفيذية لبيئتي الاستثمار الأعمال
موافق بشدة	0.82	4.32	أرى أن دور المحرك الديناميكي سوف يخدم طموحاتك الاستثمارية ويحقق بيئة تنافسية تعزز من سوق العمل من خلال زيادة نمو النشاط الاقتصادي المتنوع والهادف.
موافق بشدة	0.64	4.34	الدرجة الكلية

أظهرت نتائج جدول (12) أن:

بشكل عام تبين أن جميع السياسات الاقتصادية الاستثمارية لتمكين المناخ الاستثماري، تعتبر مهمة وتخدم المناخ الاستثماري، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (4.34) (الدرجة الكلية من 5) ودرجة موافقة كبيرة جداً.

النتائج والتوصيات

حقق الاقتصاد العُماني ارتفاعاً في درجة تنوع الناتج المحلي الإجمالي مقيم بتناقص معامل هيرفندال من (0.23258) إلى (0.19740) خلال السنوات من 2010 إلى 2019. يشير واقع بيئتي الاستثمار والأعمال إلى غياب التوازن الاستثماري الحقيقي بين مساري الاستثمار الخدمي والقطاعي، وعدم التوازن في توزيع الأنشطة الاستثمارية على القطاعات الإنتاجية المختلفة. بلغت نتيجة معامل هيرفندال للقطاعات غير النفطية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) (0.362569) عام 2010، وبلغت (0.217729) عام 2019، وأن درجة تنوع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية بلغت (0.393988) عام 2010 وبلغت (0.192650) عام 2019، كما بلغت درجة تنوع قوة العمل (0.376543) عام 2010، وبلغت (0.180069) عام 2019، ويشير التقارب بين درجة تنوع القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ودرجة التنوع في كل من المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ودرجة التنوع في قوة العمل، إلى وجود ارتباط بين المتغيرات الثلاثة، أي أن المخرجات المتمثلة في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية هي انعكاس للمدخلات المتمثلة في عدد المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وعدد العاملين في القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

يعكس التقارب بين نسب أعداد المؤسسات والمنشآت الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية غير النفطية وكذلك نسب وأعداد العاملين في هذه القطاعات، وبين نسب مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي غير النفطي تأثير عدد المنشآت وعدد العاملين في القطاعات الإنتاجية المختلفة على حجم الناتج لهذه القطاعات الإنتاجية، أي أن زياد عدد المؤسسات والمنشآت وكذلك زيادة عدد العاملين في قطاع معين، يترافق مع ارتفاع حجم ناتج ذلك القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي، وأن انخفاض عدد المؤسسات والمنشآت وكذلك عدد العاملين في قطاع معين، يترافق مع انخفاض حجم القطاع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي غير النفطي.

نتائج التحليل الإحصائي

بشكل عام تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الإجراءات التنفيذية جاءت بدرجة (محايد)، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.77) وبدرجة محايد. بشكل عام تبين أن جميع السياسات الاقتصادية الاستثمارية لتمكين المناخ الاستثماري، تعتبر مهمة وتخدم المناخ الاستثماري، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور (4.34) (الدرجة الكلية من 5) ودرجة موافقة كبيرة جداً.

التوصيات

تحقيق التوازن في كل من الأنشطة الاستثمارية وأعداد العاملين في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، بما يضمن تقليص التفاوت في نمو تلك القطاعات على اعتبار أن المخرجات المتمثلة في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي هي انعكاس للمدخلات المتمثلة في حجم الاستثمار وعدد العاملين في تلك القطاعات.

اعتماد العمل وفق مؤشر توازن الاستثماري المقترح كمحاولة لضمان التوازن في نمو القطاعات الإنتاجية غير النفطية من خلال رسم إجراءات وسياسات استثمارية متوازنة ومتوازنة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي كافة الحقول الاستثمارية وبمخططاتها ميدانياً ولوجستياً، وكذا القيام بعمليات رصد حاجة كل مخطط، وإدارة وتوجيه التراخيص والمشاريع الاستثمارية

والعاملين فيها بشكل فعال وتوحيد القرارات وذلك يكون بناءً على مؤشرات التراخيص الفعلية لقواعد البيانات المقيّدة إلكترونياً وكذلك مؤشرات أعداد العاملين، مع تحديد معايير ومتطلبات إجرائية واضحة تعمل على توظيفها بالشكل الأمثل، ورفع التنافسية بين جهات بيئات الاستثمار التنظيمية والداعمة والمحركة، بهدف تحقيق التوازن في توزيع المؤسسات والمنشآت الاقتصادية وفي توزيع عدد العاملين على القطاعات الإنتاجية غير النفطية بما يضمن رفع درجة التنوع الاقتصادي للنتائج المحلي غير النفطي والوصول بها إلى المستوى المتكافئ أو المطلوب.

المراجع

1. أدهم آل سعيد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وسيلة لإيجاد فرص عمل وأداة للتنوع الاقتصادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021.
2. أسماء بلعماء، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد رقم 7 العدد 1، 2018.
3. على أزهر، تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، العدد 16، 2020.
4. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير نفطي في السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 18، العدد 2، جامعة الكويت، الكويت، 2011.
5. نزار عساف، وخالد روكان عواد، متطلبات التنوع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 12، جامعة الأنبار، العراق، 2014.
6. يوسف البلوشي، محددات التنوع الاقتصادي في دول الخليج "عُمان نموذجاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021.
7. Al-Wahaibi. M. (2016). The Journey of Oman with Economic Diversification. Retrieved from K.